

## السلطة الجزائرية تراوغ بشأن موعد الانتخابات

وإصرارها على تنفيذ أجندتها والوفاء لتقليد اختيار المؤسسة العسكرية لرئيس البلاد بعيدا عن احترام إرادة الشعب.

ويرى متابعون للشأن السياسي في الجزائر أن استمرار الاحتجاجات الأسبوعية بالبلاد وقرب الدخول الاجتماعي، فضلا عن المخارج التي انتهت إليها الأزمة السودانية، تصب كلها في وعاء إجهاض الانتخابات الرئاسية التي تراهن سلطة الأمر الواقع على إجرائها في أقرب الأجل. ويتوقع ناشطون سياسيون عدم تمكن السلطة من تنظيم الاستحقاق قبل نهاية العام الجاري في ظل الظروف الحالية، لكنهم لم يستبعدوا لجوء المؤسسة العسكرية إلى اللجوء إلى وضعية استثنائية في البلاد من أجل تمرير الموعد ببسبب الوسائل ولو كانت تحت الضغط.

وتراهن السلطة على دعم قوى إقليمية ودولية من أجل تنظيم الانتخابات الرئاسية، وحتى إمكانية غض الطرف الدولي عن نقائص أو انتقادات تشوبها، وكانت باريس قد عبرت في هذا الشأن عن دعمها لأي انتخابات قريبة في الجزائر، إلا أن الهاجس الأكبر للسلطة يبقى مصدره تصاعد ضغط الشارع عليها خلال الأسابيع القادمة.

وشكل حصر الحوار السياسي في ملف الانتخابات الرئاسية وتراجع السلطة عن تنفيذ إجراءات التهدئة بشكل مفاجئ، أحد الأسباب الرئيسية التي نفرت المعارضة السياسية والمجتمع المدني من الاستجابة للدعوة الموجهة من طرف لجنة كريم بونس. وفي هذا السياق، نفى رئيس جمعية علماء المسلمين (مقرية من الإسلاميين) عبدالرزاق قسوم أن تكون جمعياته قد لبث دعوة الحوار كما أشيع عنها في عدد من وسائل الإعلام المحلية. كما أعادت منظمة المجاهدين (لقداماء المحاربين) التذكير بمواقفها السابقة المؤيدة للحراك الشعبي، وانتقدت في بيان صوتي طريقة تعيين لجنة الحوار والوساطة وتضمينها شخصيات مقرية من السلطة وتغيب الشخصيات الحركية ذات الوزن الشعبي.



سفيان صخري

رفض تنظيم الانتخابات سلاح مهم لإحباط مبادرات السلطة

وكشف العضو المستقل من اللجنة والخبير الاقتصادي إسماعيل لاملاس عن أن التضارب في هرم السلطة بين لينة الرئاسة المؤقتة وقيادة أركان الجيش يرمع عن غياب الانسجام والرؤية لدى أصحاب القرار تجاه حلحلة الأزمة، وهو ما يبرحها للمزيد من التعقيد. وصرح لاملاس، لصحيفة محلية، بأنه "عندما اقترح المنتدى المدني للتغيير اسمي واقتت مبدئيا لأنهم أقتنعوني أنها لجنة مستقلة وضعت شروطا لمشاركتي من خلال مجموعة من تدابير التهدئة". وأضاف "أكثر ما أحبطني هو خطاب رئيس أركان الجيش والقرار الأخير لبن صالح، لما أخبرنا بوضوح أن الدستور لا يسمح له بتنحية رئيس الوزراء نورالدين بدوي، وهو غير صحيح لأنه منذ يومين استطاع إنهاء مهام وزير العدل".

ولفت لاملاس إلى أنه تعجب حقا من لهجة ومحتوى خطاب قائد أركان الجيش الجنرال أحمد قايد صالح معتبرا أنه "كان ضد مبادئ" مؤكدا أنه بعد تدخل قائد الأركان "أدركت أن اللجنة ماتت وهناك مشكلات خطيرة". وقال "في رأيي الحوار يجب أن يكون أولا بين طرفي السلطة، بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية، هناك خلاف، بل هناك فجوة".



ثبات على المواقف

صابر بليدي  
صحافي جزائري

الجزائر - تتفادى السلطة الجزائرية، إلى حد الآن، الإعلان عن تاريخ جديد للانتخابات الرئاسية القادمة في محاولة لتجنب أي فشل جديد يورطها في أزمة سياسية مضاعفة، حيث تركز للطبقة السياسية مسؤولية بلورة تاريخ جديد، لكن إصرار الشارع على رفض أي انتخابات في الظروف السائدة يجعل هذا الاستحقاق في حكم المجهول. وأبدى المحلل السياسي الجزائري، سفيان صخري، تفاؤله بشأن تحقيق الحراك الشعبي في البلاد لأهدافه السياسية رغم التحديات المطروحة عليه خاصة مع تضاعف الزخم الشعبي والسياسي المنتظر مع بداية الدخول الاجتماعي (العودة المدرسية أو استئناف العمل بعد الإجازات الصيفية) بعد أسابيع قليلة، حيث يسود خطاب على تصعيد العمل الميداني من أجل إرغام السلطة على الاستجابة لمطالب الشعب. وأكد أن اللغط الذي يلف دعوات العصيان المدني يرمع عن مخاوف ناجمة عن حداثة التجربة الاحتجاجية في الشارع الجزائري، ومع ذلك يبقى الانخراط العفوي في رفض تنظيم الانتخابات الرئاسية في الظروف الحالية سلاحا مهما في يد الشارع من أجل إحباط كل مبادرات السلطة.

وتصير سلطة الأمر الواقع على ضرورة تنظيم الانتخابات في أقرب الأجل بعد إجراء حوار سياسي. وكان قد تم تشكيل لجنة مستقلة من أجل تهديد الطريق لإجراء حوار الوطني لكنها فقدت مصداقيتها من قبل أن تبدأ عملها وسط انتقادات شديدة وجهت لها بسبب الظروف والملازمات التي أحبطت مبادراتها إلى جانب عدم ترجمتها للمطالب الحقيقية للحراك والمرفوعة منذ عدة أشهر.

وكانت الجزائر قد ألغت الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في الرابع من شهر يوليو الماضي لعدم توفر الشروط الأساسية لإجرائها بالإضافة إلى رفضها من طرف الطبقة السياسية والحراك الشعبي، في خطوة أثبتت فشل السلطة في حل الأزمة السياسية التي تختبط فيها بالبلاد منذ شهر فبراير الماضي. وكان قد تم تمديد فترة ولاية الرئيس المؤقت عبدالقادر بن صالح، التي من المفترض انتهائها في التاسع من يوليو الماضي بحسب الدستور، إلى غاية تنظيم انتخابات رئاسية جديدة، ما عدا قرارا غير دستوري وتم انتقاده من طرف خبراء القانون باعتبار أن استمرار بن صالح في الرئاسة مرتبط بتحديد تاريخ معين للانتخابات وهو ما لا يتوفر في الظروف الراهنة.

وذكر الخبير الدستوري، عامر رخيصة، أن "عبدالقادر بن صالح يشغل منصب رئاسة الدولة دون مسوغ دستوري أو قانوني، وأن تواجد الأن في قصر المرادية باطل وكل قرار يتخذه باطل أيضا لأن منصبه مرتبط بتنظيم استحقاق رئاسي في ظرف زمني معين". ومنذ تمديد ولاية الرئيس المؤقت خارج الأطر الدستورية بدعوى تلافي الفراغ المؤسساتي في البلاد، لم تتحدد السلطة أي تاريخ للانتخابات الرئاسية وتعتمد ترك المجال مفتوحا على أمل تواصل الحوار السياسي إلى توافق حول تاريخ معين، ليكون قرارها تحصيليا حاصلا فقط، وهو ما يؤكد خوفها من تكرار فشل الموعد السابق.

ولفت صخري إلى أن انخراط الشارع في الفعل السياسي سيفوده إلى إجهاض أي حوار سياسي أو أي انتخابات، وأن تجدد الشارع لإفضال الاستحقاق سيكون الرد المناسب على تجاهل سلطة الأمر الواقع لمطالب الحراك الشعبي،

وتم انتقال السلطة لأول مرة بطريقة سلمية وديمقراطية في هذا البلد الذي شهد العديد من الانقلابات العسكرية. ويتوقع مراقبون أن يجري ولد الشيخ الغزواني تعديلات جذرية داخل فريق المستشارين والمكلفين بمهام والملحقين بالدبوان في القصر الرئاسي خلال الفترة القادمة.

والآن، أعلنت الرئاسة الموريتانية تعيين رئيس الوزراء السابق محمد سالم ولد البشير وزيرا آمينا عاما لرئاسة الجمهورية. كما تم تعيين محمد أحمد ولد محمد لامين مديرا لديوان رئيس الجمهورية، وفق ما أعلنت عنه الرئاسة الموريتانية الأحد.

## تضارب الأنباء بشأن القصف الجوي جنوب ليبيا

### الجيش الليبي يستهدف مواقع للمعارضة التشادية في مدينة مرزق



الدمار يزيد أفق الحل غموضا

وأوضحت إدارة مطار معيتيقة بأن طاقم الرحلة القادمة من بنغازي والتي كانت تقل 124 مسافرا، نجت من القصف الذي تعرض له مطار معيتيقة الدولي. ولم تتبين أي جهة المسؤولية عن قصف المطار والذي لم يعرف إذا كان جوي أو نتيجة سقوط قذائف صاروخية. وأدى القصف إلى إغلاق المجال الجوي وتغيير مسار رحلة قادمة من مطار إسطنبول الدولي إلى مطار مصراتة الدولي 200 كلم شرق العاصمة، قبل أن يتم استئناف الملاحة الجوية في وقت متأخر، وتعاد جدولة الرحلات الداخلية والخارجية بصورتها الطبيعية. وأغلق المطار مرارا، خصوصا بسبب قصف جوي بين حين وحين بسبب استعماله لأغراض عسكرية من قبل الميليشيات التي ينفذ الجيش الليبي غارات جوية ضدها من وقت لآخر. كما تتهم قوات الجيش حكومة الوفاق باستخدام المطار في إقلاع طائرات من دون طيار تركية من مدرجه.

ويقع مطار معيتيقة الدولي داخل قاعدة جوية وهو يُستخدم بديلا لمطار طرابلس الدولي المتوقف عن العمل منذ عام 2014.

وتقتصر الرحلات الجوية المدنية في البلاد على شركات طيران ليبية تُسير رحلات داخلية وخارجية منتظمة مع بعض الدول مثل تونس والأردن ومصر وتركيا.

وفي ذات السياق، جدد الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا غسان سلامة إنذاره للضربات المتكررة التي استهدفت مطار معيتيقة. ودعا السلطات في طرابلس إلى "التوقف عن استخدام المطار لأغراض عسكرية كما ادعى القوات المهاجمة إلى التوقف فورا عن استهدافه".

من المجموعات الإرهابية والإجرامية ومن عناصر قوات المعارضة التشادية. وسيطرت، إثر ذلك، دون قتال على مدينة سبها وحقول نفط هامة.

ودخل انصار حفتر في فبراير الماضي مرزق التي تشكلت مع مدينتي سبها وأوباري مناطق مهمشة تشهد منذ 2011 معارك قبلية وإثنية بين قبائل العرب والطوارق والتبو. واتهمت قوات الجيش الليبي بتقديم الدعم لعناصر المعارضة التشادية. لكن سكان المدن التي يقطنها التبو وخاصة مرزق نفوا في مناسبات عديدة صلتهم بالمعارضة التشادية أو تقديم الدعم لها، مؤكدين أن الروابط مع التشاديين اجتماعية فقط.

وتفيد مصادر مطلعة في هذه المنطقة بأن المدينة شهدت مرارا اشتباكات بين السكان التبو في مرزق الذين يشكلون الأثرية في المدينة والقبائل العربية، لكنها المرة الأولى التي تتدخل فيها قوات الجيش الليبي لقصف مناطق في المدينة تابعة للتبو.

وينتشر أفراد قبائل التبو ذوو البشرة السوداء وهم من الرحل في منطقة تيبستي الواقعة بين ليبيا (جنوب) وتينساد (شمال غرب) والنيجر (شرق).

وقعت الغارة الدامية على مرزق في وقت تدور فيه معارك بين قوات الجيش الليبي والميليشيات التابعة لحكومة الوفاق، التي يترأس مجلسها الرئاسي فايز السراج، منذ الرابع من أبريل على مشارف طرابلس. وفي مؤشر على تدهور الوضع الأمني، نجت طائرة ركاب مدنية ليبية كانت تناهب للهبوط في مطار معيتيقة، الوحيد العامل في طرابلس، مساء الأحد من قصف للمطار، بحسب مصدر ملاحق. وعلق العمل في المطار لساعات.

والصراعات بين مجموعات مسلحة والنزاع على السلطة في هذا البلد الغني بالنفط.

وقال إبراهيم عمر عضو المجلس البلدي في مرزق، الإثنين، عند "الساعة الخامسة مساء من يوم الأحد تعرض مبنى حكومي بحي القلعة لثلاث ضربات جوية، كان يضم داخله أكثر من 200 شخص من الأعيان والشيوخ والسكان، اجتمعوا لإجراء جهود اجتماعية من أجل حل البعوض من المشكلات داخل مرزق".

وأضاف "القصف الجوي خلف 42 قتيلًا وأكثر من 60 جريحًا بينهم 30 حالة حرجة"، مبينا أن "مستشفى المدينة لا يستوعب كل هذا العدد من الضحايا". وطالب إبراهيم "المنظمات المحلية والدولية والحكومات بالتدخل الطارئ لتقديم الدعم الإنساني للتعامل مع هذه الكارثة الإنسانية". وقال "لا يوجد ملاحقون أو مسلحون بين المجتمعين مثلما روجت بعض وسائل الإعلام. حفتر قام بقصف مدينتين عزل".

وهددت حكومة السراج، في بيانها، بشدة بالغارة وهدت "بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياتهما، وإجراء تحقيق في ما ترتكبه ميليشيات حفتر من جرائم في مرزق لتتم محاسبة مرتكبيها". وتسيطر قوات الجيش الليبي على المدينة عبر قبائل عربية متحالفة معها. ومدينة مرزق التي يقطنها 50 ألف ساكن أغلبهم من التبو تشتهر بقلعتها التاريخية التي شيدت قبل أكثر من سبعة قرون، وهي عبارة عن واحة في جنوب غرب ليبيا تبعد نحو 900 كلم جنوب طرابلس.

وقد شنّت قوات الجيش الليبي عملية عسكرية في الجنوب الغربي في منتصف يناير 2019، بهدف "تطهيره"

لصف الغموض تداعيات الضربة الجوية التي نفذتها قوات الجيش الليبي في مدينة مرزق جنوب ليبيا، وفي حين أعلنت مصادر محلية وقوع عشرات القتلى من المدنيين أكدت قيادة الجيش الليبي الذي يقوده المشير خليفة حفتر على أنها استهدفت مجموعات تابعة للمعارضة التشادية في المدينة.

طرابلس - أعلن مسؤول محلي في مدينة مرزق جنوب ليبيا، الإثنين، عن مقتل العشرات من المدنيين في غارة جوية على المدينة نفذت مساء الأحد. واتهم المسؤول المحلي قوات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر بالمسؤولية عن هذه الغارات. فيما نفى الجيش الليبي استهداف المدنيين مؤكدا أنه نفذ قصفًا جويًا لعدة أهداف تابعة للمعارضة التشادية في مدينة مرزق.

وأكدت حكومة فايز السراج المعترف بها من الأمم المتحدة وقوع غارة مساء الأحد على حي القلعة في مدينة مرزق ما خلف "عشرات القتلى والجرحى من المدنيين". ونسبت الغارة إلى قوات الجيش الليبي التي يقودها حفتر خصمها اللدود.

في المقابل، أعلن المركز الإعلامي للجيش الوطني الليبي أن "سلاح الجو استهدف عدة أهداف تابعة للمعارضة التشادية حول مدينة مرزق".

كما أكد بيان المركز الإعلامي الصادر الإثنين تنفيذ "عدة ضربات جوية استهدفت تجمعًا للعربيات بمنطقة سعادة وتم تدميرها بالكامل، واستهدفت بوابة تابعة لشورى بنغازي وتم تدمير العديد من العربيات في هذا الموقع. بالإضافة إلى استهداف تجمع من العناصر والعربيات بالقرب من خزان المياه شرق مدينة غريان".

**الجيش يؤكد أن الغارة تم تنفيذها من أجل دعم ومساندة قواته المتقدمة إلى قلب العاصمة طرابلس في معظم محاور القتال**

وتأتي هذه الضربات الجوية، وفق بيان الجيش الليبي، من أجل "دعم ومساندة القوات البرية المتقدمة إلى قلب عاصمتنا الحبيبة في معظم محاور القتال" في إشارة إلى العملية العسكرية التي ينفذها الجيش لتحرير طرابلس من سطوة الميليشيات المسلحة.

وشدد البيان على أن "كل الضربات كانت دقيقة ومركزة"، في تأكيد على عدم استهداف المدنيين.

وتأتي الغارة في مدينة مرزق مع استمرار غرق ليبيا منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في 2011، في الفوضى

## رئيس الوزراء الموريتاني الجديد يتسلم مهامه

ومن المتوقع أن يعلن ولد الشيخ سيدنا عن تركيبة الحكومة الجديدة التي كلفه الرئيس الموريتاني الجديد محمد ولد الغزواني بتشكيلها وفق ما ورد في مرسوم رئاسي نشر مساء السبت.

ووفق وسائل الإعلام المحلية، من المحتمل أن تشمل تركيبة الحكومة الموريتانية الجديدة تعيين البعض من وزراء الحكومة المستقيلة. وقال ولد الشيخ سيدنا (58 عاما)، في أول تصريح له بعد تكليفه بهذه المهمة "لقد كلفني الرئيس بتشكيل حكومة تتميز بالكفاءة العالية مراعاة منه لجسامة التحديات ونيل الأهداف". وأضاف، في تصريحات نقلتها عنه وسائل الإعلام الموريتانية، "سأشعر في تجسيد رؤية الرئيس محمد ولد الغزواني وبرنامجه الانتخابي المتكامل". وسبق أن تولّى ولد الشيخ سيدنا وزارتي الإسكان والعمارة، والتكوين المهني وتقنيات الإعلام خلال الفترة بين عامي 2009 و2014.

وأعرب ولد البشير "عن سروره بالعمل خلال رئاسته للحكومة مع مجموعة من الكفاءات" متمنيا لرئيس الوزراء الجديد "التوفيق في مهامه خدمة للوطن والمصلحة العامة للشعب الموريتاني".



انتقال سلس

نواكشوط - تسلم رئيس الوزراء الموريتاني الجديد إسماعيل ولد بده ولد الشيخ سيدنا صباح الإثنين مهامه بمقر رئاسة الحكومة في العاصمة نواكشوط خلفا لرئيس الوزراء المستقيل محمد سالم ولد البشير.